



التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠

موجز

رغم القيظ والأعاصير

معاً سنواجه الآثار الإنسانية لأزمة المناخ

© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٠٢٠

يجوز اقتباس أي جزء من هذا المنشور أو استنساخه أو ترجمته إلى لغات أخرى أو تكييفه بما يلبي الاحتياجات المحلية دون إذن مسبق من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، شريطة الإشارة إلى المصدر بوضوح.

ISBN 978-2-9701289-6-0

<https://media.ifrc.org/ifrc/world-disaster-report-2020>

صورة الغلاف: ولاية أسام، الهند، ٢٠٢٠. جمعية الصليب الأحمر الهندي

تصميم الغلاف: Val Shapiro

بيانات الاتصال

ينبغي توجيه طلبات الاستنساخ لأغراض تجارية إلى أمانة الاتحاد الدولي:

العنوان:

Chemin des Crêts 17, Petit-Saconnex, 1209 Geneva, Switzerland
P.O. Box 303
CH-1211 Geneva 19
Switzerland

الهاتف: +41 22 730 4222 | الفاكس: +41 22 730 4200 | البريد الإلكتروني: secretariat@ifrc.org | الموقع الشبكي: www.ifrc.org

يود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يعرب عن جزيل امتنانه للجهات التالية لدعمها التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠



Ministry for Foreign
Affairs of Finland



IRISH RESEARCH COUNCIL
An Chomhairle um Thaighde in Éirinn



CAROLINE
Collaborative Research Fellowships
for a Responsive and Innovative Europe



University College Cork, Ireland
Coláiste na hOllscoile Corcaigh

School of Law
Scoil an Dlí



ملحة عن الكوارث المناخية والجوية وأثارها

في السنوات العشر الماضية، كانت الظواهر الجوية والمناخية القصوى، كالفيضانات والعواصف وموحات الحر، سبب ٨٣٪ من جميع الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية.

يتزايد عدد الكوارث المناخية والجوية منذ السبعينيات، وارتفاع عددها بنسبة ٣٥٪ تقريباً منذ التسعينيات.

زادت أيضاً نسبة جميع الكوارث التي تعزى إلى المناخ والظواهر الجوية القصوى زيادة كبيرة خلال هذه الفترة، من ٧٦٪ من جميع الكوارث في السنوات ٢٠٠٠ إلى ٨٣٪ في السنوات ٢٠١٠.

وقد أودت هذه الكوارث المناخية والجوية القصوى بحياة أكثر من ٤١٠٠٠٠ شخص في السنوات العشر الماضية، ووُقعت الغالبية العظمى منها في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى. وكانت موجات الحر، ثم العواصف، من أشد الكوارث فتكاً.

تأثر ١,٧ بليون شخص آخر في جميع أنحاء العالم من جراء الكوارث المناخية والجوية القصوى خلال العقد الماضي.



موجز

التقرير في لحنة

بيّنتجائحة «كوفيد-١٩» مدى ضعف العالم أمام كارثة عالمية بالفعل. إلا أن كارثة أخرى أكبر من هذه ما فتئت تعاظم منذ عقود عديدة، ولا تزال البشرية متاخرة كثيراً في جهود التصدي لها، حيث لا تزال المجتمعات والبلدان بحاجة إلى التكيف مع الواقع الذي تفرضه تلك الكارثة.

إن آثار الاحترار العالمي تقتل الناس بالفعل وتدمّر حياة الناس وسبل عيشهم كل عام، وستزداد سوءاً ما لم تُتخذ إجراءات فورية وحازمة. ويزيد توافر الأحداث المناخية وشدتها بشكل كبير، حيث يُسجل المزيد من العواصف من الفتئين ^{٤ و٥}، والمزيد من موجات الحر التي تتجاوز الأرقام القياسية، والمزيد من الأمطار الغزيرة، من جملة العديد من الظواهر المتطرفة الأخرى. كما أن فقدان الموارد الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي، والآثار الصحية المباشرة وغير المباشرة، والنزوح، كلها آخذة في الازدياد. وتتأثر مجتمعات كثيرة بالكورونا المتزامنة والمتناوبة، مما يتراك لها وقتاً قليلاً للتعافي قبل وصول الصدمة التالية. ويعرض أكثر الناس عرضة للخطر في هذه المجتمعات المحلية لخطر إغفالهم ما لم تُفهم احتياجاتهم وقدراتهم وما لم تؤخذ كلمتهم في الاعتبار.

إن خطط الدعم الضخمة التي يجري إعدادها في جميع أنحاء العالم للتصدي لكورونا-١٩ تمثل فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل - ليس باعتماد نهج الاتساع الممراضي للبيئة فحسب، بل باعتماد نهج التكيف مع المناخ أيضاً، وذلك عن طريق استخدام الأموال للاستثمار في زيادة أمان المجتمعات وقدرتها على الصمود.

إن الموارد التي تحتاج إليها للتكيف مع مخاطر الكوارث الحالية والوشيكة الناجمة عن المناخ هي في متناول اليد. فعلى سبيل المثال، يلزمنا ما يُقدر بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي (حوالى ٤٩ مليار فرنك سويسري) سنوياً لتلبية متطلبات التكيف التي حدتها ٥٠ دولة نامية للعقد القادم. ويُعد هذا المبلغ تافهاً بالمقارنة مع الاستجابة العالمية للأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ التي تجاوزت بالفعل ١٠ تريليونات دولار أمريكي (حوالى ٩,٨ تريليون فرنك سويسري)، بما في ذلك خطة الإنقاذ الاقتصادي من تبعات كوفيد-١٩ بقيمة ٧٥٠ مليار يورو (٨٠٢ مليار فرنك سويسري) التي اتفق عليها قادة الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠٢٠، و٢,١ تريليون دولار أمريكي (٢,١ تريليون فرنك سويسري) لقانون الاتساع من آثار كوفيد-١٩ الذي اعتمدته الولايات المتحدة في شهر مارس. ويمكن استخدام هذه الأموال أيضاً لتحقيق أهداف تتجاوز مجرد خلق فرص العمل (وهو أساسي في حد ذاته) وتسهيل انتعاش مراجع للبيئة وشامل وقدر على الصمود.

من الأهمية بمكان، أولاًً وقبل كل شيء، استخدام الموارد المتاحة استخداماً رشيداً - فعنوانين الصحف حول الملايين والمليارات من الدولارات يجب ألا تصرفنا عن ضمان إنفاق الأموال على أفضل وجه مَنْ هُمْ في أشد الحاجة إليها. حالياً، يبدو أن التمويل المخصص للتكيف مع تغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لا يعطي الأولوية دائماً للبلدان الأكثر عرضة للخطر والأقل قدرة على التكيف مع هذه المخاطر والتصدي لها.

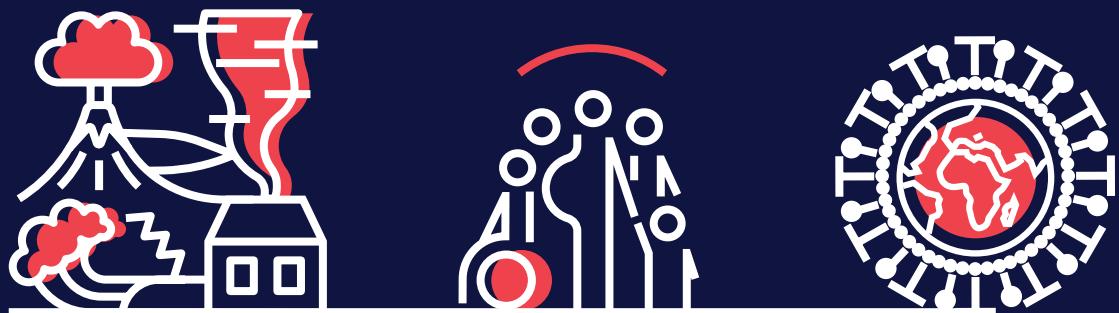
وبينما تُخصص مبالغ أكبر للبلدان التي تواجه أعلى مستويات التعرض لمخاطر الكوارث وتغيير المناخ في أغلب الأحيان، فذلك لا يحدث دائماً، حيث يُغفل العديد من البلدان الشديدة التأثير ولا تتلقى سوى القليل من الدعم للتكيف مع تغيير المناخ.

يبين التحليل المعروض في التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠ أنه لم يكن هناك أي بلد من بين البلدان العشرين الأكثر عرضة للتغير المناخي (وفقاً لمبادرة التكيف العالمي - جامعة نوتردام) والكوارث المناخية والجوية (وفقاً مؤشر إدارة المخاطر) من جملة البلدان العشرين التي تتلقى أعلى تمويل للفرد الواحد للتكيف مع تغيير المناخ. وتحتل الصومال، وهي الأكثر ضعفاً، المرتبة الحادية والسبعين فقط من حيث تعهدات التمويل للفرد الواحد. ولم تسجل أي من البلدان التي حصلت على أعلى خمسة تعهدات، درجات عالية أو عالية جداً من درجات الضعف. وفي المقابل، تلقى ٣٨ بلداً شديد الضعف (من بين ٦٠ بلداً) و٥ بلدان مصنفة على أنها شديدة الضعف (من بين ٨ بلدان) أقل من دولار واحد للفرد من تمويل التكيف مع تغيير المناخ، بينما لم يتلق بلدان (جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية) أي تعهدات بالتمويل على الإطلاق. والجدير بالذكر أن أيّاً من أكبر البلدان المتلقية الخمسة يندرج ضمن السياقات الهشة.

وتمة تحدي إضافي يتمثل في ضمان وصول التمويل إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر داخل هذه البلدان. وقد تكون المجتمعات محلية كثيرة معرضة بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بالمناخ، بدءاً بالأشخاص المتضررين من النزاعات الذين تأثرت قدرتهم على مواجهة الخدمات بالفعل، ومروراً بالمهاجرين والنازحين الذين يكافحون من أجل الحصول على الخدمات والمساعدة التي يحتاجونها، وانتهاءً بفقراء المدن وغيرهم من الجماعات المهمشة. وينبغي أن يصل الدعم إلى هذه الجماعات الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ من باب الأولوية.

الكوارث التي وقعت أثناء جائحة كوفيد-١٩ ، مارس - سبتمبر ٢٠٢٠

إن تغيير المناخ لا ينتظركم أولاً في جائحة «كوفيد-١٩». ويتأثر العديد من الناس بشكل مباشر بالجائحة والكوارث الناجمة عن المناخ في آن واحد، ويتعزز أشد الناس فقرًا وأضعفهم في العالم للخطر بشكل أكبر ويغافلون منه أكثر من غيرهم. لقد وقعت أكثر من ١٠٠ كارثة في الفترة ما بين مارس ٢٠٢٠ (عندما تم الإعلان عن الجائحة) والانتهاء من إعداد هذا التقرير بعد مضي ستة أشهر على ذلك، وقد تضرر منها أكثر من ٥٠ مليون شخص. لذا، فقد تكون «مشغولين» بالجائحة، إلا أنه بات من الملحق أكثر من أي وقت مضى، أن نتصدى للأمر.



تأثير
%٩٩
تقريباً من المتضررين بأحداث مرتبطة
بظواهر مناخية وجوية حادة

المصادر: IFRC GO, EM-DAT

ملاحظة: أعلنت منظمة الصحة العالمية كوفيد-١٩ جائحة في ١١ مارس ٢٠٢٠. تغطي الأرقام الفترة من ١ مارس إلى ١ سبتمبر ٢٠٢٠.

والمشكلات ليست مالية فحسب. ويدرك التقرير أن وقت الصحوة وتحويل الأقوال إلى أفعال قد حان. فنحن نعرف منذ سنوات ما ينبغي القيام به ولكننا تأخرنا في تطبيقه فحسب. علينا أيضاً أن نستفيد بقدر أكبر من بعض الدروس الجديدة التي استخلصناها مؤخراً من بيئتنا المتغيرة. ومن الضروري أن نضمن بشكل أساسي تنفيذ الالتزامات المتشابكة في أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وإطار سندي لحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠٣٠-٢٠١٥ بطريقة مترابطة. ويجب أن نسعى بشكل أفضل إلى ضمان منح جميع الجهات الفاعلة - الحكومات، والجهات المانحة، والقطاعات الإنسانية والإنسانية والمناخية والبيئية - الأولوية لدعم السكان والجماعات والبلدان الأكثر عرضة للخطر.

يتناول التقرير عن الكوارث في العام لسنة ٢٠٢٠ بعمق مخاطر الكوارث التي يسببها تغيير المناخ، ويحلل الإجراءات الازمة لمعالجة آثارها على البشرية.

فيحلل الفصل الثاني، «الأخطار المحيقة بنا - المناخ والكوارث: اتجاهاتها وأثارها»، ارتفاع عدد الكوارث مع مرور الزمن، وزيادة الكوارث المناخية والجوية من حيث العدد والنسبة المئوية لجميع الكوارث. يمكننا، نتيجة لذلك، أن نتوقع تقلص الوقت المتاح للانتعاش ما بين كارثتين، وحدوث كوارث متعددة في آن واحد، بطريقة توصف بأنها صدمات مضاعفة أيضاً. فعلى سبيل المثال، لم تراجعاً مخاطر الأعاصير أو الفيضانات أو الجفاف أو الحرائق أو موجات الحر بينما كان العالم يتکيف مع جائحة «كورونا». ويتناول هذا الفصل الآثار الإنسانية المحتملة للظواهر الجوية الحادة التي ستتفاقم بسبب تغيير المناخ على مدى السنوات العشر إلى الثلاثين المقبلة - بما في ذلك النزوح وانعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش والأضرار التي تلحق بالمتاحات والإصابات والخسائر في الأرواح - واحتمال تجاوز قدرة العديد من الناس على التكيف. إن عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث المناخية آخذ في الازدياد، وسيستمر في الارتفاع ما لم نتخذ إجراءات بشأن التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره.

الفصل الثالث، «المناخ كمضاعف للمخاطر - اتجاهات الضعف والتعرض للخطر» يدرس الآثار الجغرافية غير المتكافئة بين المناطق وداخل البلدان للمناخ والأخطار المرتبطة بالطقس (التي تحمل آسيا والمحيط الهادئ العبء الأكبر منها). وينظر في الكيفية التي تؤثر بها بعض التطورات، مثل التحضر السريع وغير المخطط وعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، على من هم أكثر عرضة للخطر. ويرى أن الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر يجب أن تستند إلى فهم أكمل للسبب الذي يجعل بعض الناس أكثر ضعفاً وأقل قدرة على مواجهة الأزمات من غيرهم، مع مراعاة فئات الأشخاص الذين يعيشون إلى أن يكونوا أكثر ضعفاً، ولكن أيضاً أوجه التباين الكبيرة في الخبرة والظروف ضمن المجموعات وفيما بينها. ولولا ذلك، سنفشل في تحطيم الأشخاص الأكثر معاناة. كما يبحث الفصل في الضغط الذي كان يعني منه النظام الإنساني حتى قبل الصدمة العالمية لفيروس كورونا المستجد، ويحذر من أن الفجوات القائمة ستتفاقم بسبب أزمة «كورونا».

الفصل الرابع، «الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود: التقليل من آثار الأحداث القصوى المحتملة والمتواعدة إلى أدنى حد»، يصف ما ينبغي القيام به للحد بفعالية من مخاطر الكوارث المناخية والجوية عن طريق تقليل درجة التعرض للخطر والضعف، وزيادة قدرة الناس على إدارة الصدمات وتحمل الضغوط. ويدعو إلى زيادة جهود التكيف مع المناخ والجهود الإنمائية المسترشدة بالمخاطر على وجه السرعة اعتباراً من الآن لمواجهة المخاطر المتزايدة، وإلى تحقيق تحول في جميع نُهج الصمود في قطاعات التنمية والشؤون الإنسانية والبيئة والمناخ.

وينبغي أن تصبح البرامج والعمليات «مكيفة مع المناخ» فيجب علينا بذل المزيد من الجهود للتعاون وتعزيز ومواءمة الجهود والحلول المشتركة؛ ويجب أن نُشرك المجتمعات المحلية - ولا سيما النساء والشباب والسكان الأصليين - في ممارساتنا في مجال التكيف والحد من المخاطر وفي تصميمها إذا ما أُريد لها أن تلبِي حقاً احتياجات أكثر الناس تعرضاً للخطر. ويشير الفصل أيضاً

إلى ضرورة أن يصبح القطاع الإنساني أكثر فعالية وأن يتطور أيضاً إذا ما كان له أن يواكب ارتفاع توائر الظواهر المناخية والجوية وحدها، ولا سيما عن طريق توسيع نطاق نهج الإنذار المبكر وأساليب الاستشراف.

ويتناول الفصل الخامس، «مراجعة البيئة: تعزيز الاستدامة البيئية لعمليات الاستجابة والانتعاش» طرق جعل المساعدة الإنسانية أكثر مراجعةً للبيئة واستدامةً. ويوضح كيفية تعزيز الاستدامة البيئية لعمليات الاستجابة والانتعاش والحد، في الوقت نفسه، من الآثار المناخية والبيئية الناجمة عن ذلك. ويشير إلى مسؤولية المنظمات الإنسانية بعدم إلحاد أي ضرر، مما يعني اتباع نهج أكثر جدية بكثير في القطاع بأسره لضمان مراجعة البيئة في أنشطتنا وعملياتنا الخاصة (تضليلها)، لا سيما فيما يتعلق ببصمة الكربون وتأثيرنا في البيئة.

ويستكشف الفصل السادس، «إدارة مخاطر الكوارث بما يراعي تغيير المناخ: ضمان وجود إطار تنظيمية شاملة ومتسقة» ضرورة أن تحسن البلدان فعالية إطارها الوطنية لإدارة المخاطر للتصدي لتزايد مخاطر الكوارث وتفاهم الاتجاهات المناخية. وينبغي أن يحدث ذلك من خلال عمليات متسقة لتعديل القوانين والسياسات التي تعزز القدرة على الصمود أمام أخطار المناخ والكوارث بطريقة أكثر انتظاماً. وبهذه الطريقة، يمكن للدول تحقيق أقصى استفادة من مواردها المتاحة وزيادة كفاءة تدابيرها لإدارة المخاطر. وتُعد القوانين والسياسات الوطنية الأكثر تكاملاً التي تعالج مخاطر المناخ والكوارث على المستوى المحلي وسيلة رئيسية لوضع التزامات دولية شاملة في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وإطار سندي.

الفصل السابع، «التمويل الذي: تخصيص الأموال حيث تمس الحاجة إليها»، يبين أن هيكلنا الحالي لتمويل التكيف مع تغير المناخ لم تبلغ هدفها بعد من حيث المخصصات. ويتصل التمويل الذي يحمل الإنفاق وكيفيته، وليس بكميته فقط. ويعني ذلك التعمد في توجيه الأموال إلى البلدان والمجتمعات الأكثر عرضة لخطر أزمات تغير المناخ، وتصميم استراتيجيات تمويل شاملة في ضوء ما يحتاجه هؤلاء الناس والأماكن حقاً. ويجب أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية واضحة للوفاء بتعهداتها بتوفير التمويل، كما يجب أن يتحمل المشاركون في استخدامه مسؤولية ضمان توجيهه على أفضل وجه وتحصيده بطريقة تحدث أكبر الأثر في الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب أن يشمل ذلك الاستفادة من خبرة ودراسة السكان المحليين والنظم المحلية التي تواجه أسوأ آثار تغير المناخ. ولا بد، لتحقيق ذلك، من جهد متضافر ليس لاستهداف أكثر الأماكن ضعفاً فحسب، بل أيضاً لوضع خطط وأدوات تمويل تدعم تحقيق أفضل النتائج للناس.

ويؤكد التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠ على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى المجتمعات المحلية، حيث تشتد الحاجة إليها. ولكن يجب على كل الجهات الفاعلة أن تبحث عن أساليب أذكي للقيام بذلك. ويدعو التقرير في توصياته جميع الجهات الفاعلة إلى أن تراعي المناخ، وأن تحدد الأولويات الصحيحة، وأن تُدمج وتُوطن نهج إدارة المناخ والكوارث.

كوارث عام ٢٠١٩

٣٠٨

من الكوارث ناجمة
عن الأخطار الطبيعية



كوارث

وفقاً لتصنيف EM-Dat taxonomy

- زلزال
- حرائق
- عواصف
- فيضانات
- درجات حرارة
- قصوى
- انهيارات أرضية
- نشاط بركاني
- أوبئة
- جفاف

٧٧٪

من الكوارث التي تسببت
من الأخطار الطبيعية كانت
كوارث مناخية وجوية

تضرر ٩٧,٦ مليون

شخص ومقتل ٢٤,٣٩٦ آخرين

٩٧٪
تضرر
من الأشخاص من الكوارث
المناخية والجوية

موجات حر، أوروبا الغربية

يونيو إلى أغسطس ٢٠١٩

أثرت ٣ موجات حر على بلجيكا،
فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا وإسبانيا
وسويسرا والمملكة المتحدة وأودت
بحياة ٣,٤٥٣ شخصاً

إعصار دوريان، جزر البهاما
والولايات المتحدة الأمريكية
سبتمبر ٢٠١٩
وأودي بحياة ٣٧٦ شخصاً

تفشي الإيبولا، الكونغو

أغسطس ٢٠١٨ - يناير ٢٠٢٠

أودى بحياة ٢٢٦٤ شخصاً
(سنة ٢٠١٩ فقط)

الفيضانات، باراغواي

مايو ٢٠١٩

أضررت بأكثر من ٥٢٢,٠٠٠ شخص
وأودت بحياة ٢٣ شخصاً

المصادر: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر استناداً إلى بيانات من:
EM-DAT, NDGC, WHO, DHO, FIRMS, National Hurricane Center, Joint Typhoon Warning Center, IBTrACS (NOAA), Reliefweb
ملاحظات: إن الخرائط المستخدمة لا تعبر عن رأي الاتحاد الدولي أو الجمعيات الوطنية بشأن الوضع
القانوني لإقليم ما أو سلطاته.

٣٦
كارثة أوبئة
نشاط بركاني

٣
كوارث
٣٢
زلزالاً
٨
كوارث جفاف

١٠ درجات حرارة
قصوى

٨ حرائق
٢٥ انهياراً أرضياً
(الهيدروميت)
٥٩ عاصفة

١٢٧ فيضاناً



أفغانستان، ٢٠١٩. بعد سنوات من الجفاف، خلقت الفيضانات الفجائية في مارس ٢٠١٩ الموت والدمار في العديد من المحافظات في أفغانستان. وتعاني مجتمعات محلية عديدة من كوارث حالية ومتالية مما لا يترك لها سوى القليل من الوقت للتعافي قبل الصدمة اللاحقة.

مراجعة تغيير المناخ

ينبغي أن تحضر الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإيمائية والمناخية والبيئية نفسها بصورة أفضل بكثير لاتخاذ إجراءات مبنية على التنبؤات (بدءاً من توفير النقد، ولوازم الإصلاح والنظافة الصحية أو عدد أدوات الإيواء، وحماية تدابير سبل كسب العيش، مثل عمليات إجلاء الماشية، بين جملة أمور) بما في ذلك من خلال التمويل المبني على التنبؤات. ويشير التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠ إلى أن الوقت قد حان لاعتماد هذا النهج على نطاق واسع، بإدراجه في القوانين والسياسات والخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وفي إجراءات وممارسات الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية.

ويكمن سر ذلك في مراجعة المعلومات العلمية بشأن المخاطر القادمة، والعمل على أساسها، مع إدراك أن هذه المخاطر قد تكون مختلفة تماماً عن تلك التي وقعت حتى في الماضي القريب. ويطلب ذلك الجمع بين فهمنا الحالي لأوجه الضعف والقدرات وفهمنا لمخاطر المستقبل المحتملة على مراحل زمنية مختلفة (بما في ذلك التنبؤات الجوية والتنبؤات الموسمية والتوقعات الطويلة الأجل لـ تغيير المناخ).

وفي ما يتعلق ببرامج إدارة مخاطر الكوارث، يمكن أن تكون التنبؤات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل/الموسمية على حد سواء حاسمة للتخطيط والاستثمار، في حين ينبغي أن تؤدي التنبؤات القصيرة الأجل إلى اتخاذ إجراءات استباقية. وقد تجاوز التمويل المبني على التنبؤات والنهج المماثلة مرحلة إثبات صحتها، حيث أدمجها الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية للصلب الأحمر والهلال الأحمر وشركاء آخرون في أعمالهم في أكثر من ٦٠ بلداً حتى الآن. ويجب أن تشمل جميع نظم الإنذار المبكر أكثر الناس تعرضاً للخطر، وأن يسهل فهمها واتخاذ إجراءات بشأنها، في حين يجب أن يقابل الاستثمار في الإنذار المبكر استثمارات في العمل المبكر أيضاً إذا ما أريد انقاد أرواح الناس. وفي الوقت نفسه، يمكن للمعلومات المتعلقة بالمخاطر وبالفنانات الضعيفة بصفة خاصة، التي تُجمع لوضع نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، أن تستعمل بسهولة للحد من المخاطر الطويلة الأجل وتخطيط التكيف (ولكنها نادراً ما تتحقق ذلك حالياً!). فعلى سبيل المثال، وإلى جانب الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر بالفيضانات للمجتمعات المحلية الضعيفة، يجب جعل البنى الأساسية الحيوية أكثر قدرة على الصمود من أجل تحمل مخاطر الأحوال الجوية القصوى وارتفاع منسوب مياه البحار التي يمكن التنبؤ بها - والمزيد في كثير من الأحيان.

تحديد الأولويات الصحيحة

إن هدفنا الجماعي هو الحفاظ على سلامة الجميع من الكوارث، غير أن أولويتنا ومحور اهتمامنا ينبغي أن ينصبّ على أكثر المجتمعات عرضةً للمخاطر المناخية وتأثراً بها.

ويبين التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠ أن التمويل الدولي للإجراءات المناخية والحد من مخاطر الكوارث لا يواكب احتياجات التكيف في البلدان المنخفضة الدخل، وأن البلدان التي تواجه أكبر المخاطر بأدنى قدرات التكيف لا تحظى بالأولوية.

كما تفتقر العديد من قوانين إدارة مخاطر الكوارث وخطط التكيف الوطنية إلى تكليف واضح بالتركيز على الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وضمان مشاركتهم في صنع القرار. وفيما يُسجل تفاوت كبير بين أكثر الناس والمجتمعات المحلية تعرضها للخطر من مكان إلى آخر، فإن سكان الأحياء الفقيرة، والمهاجرين والنازحين، والسكان الأصليين، وكبار السن والمعوقين، والأشخاص ذوي الميول والهويات والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية المتنوعة، هم من بين الأشخاص الذين كثيراً ما يُغفلون.

تبني النهج وتوطينه

إن «تبني النهج» قد لا يbedo أسلوباً ثورياً بشكل خاص إزاء أزمة المناخ العالمية، ولكنه أمر لا غنى عنه. إن الأطر التنظيمية العالمية الرئيسية - أهداف التنمية المستدامة وإطار سندياً واتفاق باريس - تدعو بالفعل إلى تبني نهج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من القوانين والسياسات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث يتبنى بالكامل التكيف مع تغير المناخ، وتستخدم بعض الدول آليات مؤسسية وعمليات تخطيط متوازية ومنفصلة للتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث والتنمية.

وهناك أيضاً نقص في التكامل بين مصادر التمويل الدولية، فكثيراً ما يفتقر تمويل التكيف مع تغير المناخ والتنمية والمساعدات الإنسانية إلى التنسيق، مما يترك ثغرات في التغطية - لا سيما في دعم المستجيبين المحليين والعمل على مستوى المجتمع المحلي.

ويمكن للمنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني المحلية أن تتوقع انتعاش المجتمعات المحلية المتردية وتستجيب له وتدعمه، إذا كانت هذه المجتمعات المحلية تملك الموارد التي تحتاج إليها. ويصعب على جماعات المجتمع المدني الحصول على التمويل المتعدد الأطراف بشأن المناخ، وهناك عدم اهتمام جماعي يمكن أن يحول دون توفير الدعم لبناء القدرات المؤسسية على المدى الطويل لدى المستجيبين المحليين للكوارث.

موجز التوصيات

للحكومات

- تصميم الاستثمارات، بما في ذلك خطط الإنعاش التالية لكورونا-١٩، من أجل دعم تحقيق مجتمع م眷ٍ للبيئة وقدر على الصمود وشامل للجميع، والاستثمار في التخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معه.
- ضمان تصميم البنى الأساسية الرئيسية، مثل المدارس والمستشفيات ومرافق رعاية الأطفال وكبار السن، والسدود، ومحطات توليد الطاقة ومرافق المياه والصرف الصحي (وتتجديدها حيثما أمكن) كي تتصمد أمام الظواهر المناخية والجوية القصوى المتوقعة وارتفاع مستوى سطح البحر، واستخدام تقييمات الأثر البيئي كأداة تنظيمية.
- مراجعة قوانين إدارة مخاطر الكوارث وسياساتها وخططها للتأكد من مراعاتها لتغيير المناخ وفهمها وتطبيقها. وينبغي لهذه القوانين والسياسات والخطط أن تفكر أيضاً في اقتراح ابتكارات رئيسية مثل اتخاذ إجراءات وتوفير استثمارات قائمة على التنبؤات ترتبط بنظم الحماية الاجتماعية المقاومة للصدمات.
- تصميم نظم متكاملة للإنذار المبكر والاستجابة السريعة تركز على الناس وتتضمن تقديم إنذارات قابلة للتنفيذ في الوقت المناسب على مستوى المجتمع المحلي، فضلاً عن توفير الحماية الكافية، والاستثمار في تلك النظم.
- ضمان تحقيق اللامركزية في الحصول على التمويل اللازم لأنشطة التكيف وإدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما على الصعيد المحلي.

للمنظمات الإنسانية (وغيرها من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة)

- اعتماد إجراءات التكيف مع تغيير المناخ وتعزيزها، لا سيما في المناطق الحضرية، وكذلك في الظروف التي قد يكون اختصاصيتها أقل حضوراً فيها، مثل الأزمات المعقدة.
- زيادة استخدام المعلومات المستخلصة من التنبؤات في التخطيط، واستخلاص الدروس من التجارب الناجحة في مجال الإجراءات العاجلة المتخذة بناء على التنبؤات.

- مواصلة تعزيز الاستجابة السريعة وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث التي لا يمكن تجنبها.
 - تحمل مسؤولية الإبلاغ عن الآثار المناخية والبيئية العالمية والمحلية بصورة واضحة، وتعزيز الاستدامة البيئية لأنشطة الإنسانية وتأثيرها، وإقامة روابط أقوى مع [البنية في جميع مراحل العمل الإنساني](#).

للحجات المانحة المتعددة الأطراff والثناة

- تصميم خطط للدعم والإنعاش بعد أزمة كوفيد-١٩ لتحقيق الانتعاش المزاعي للبيئة والقادر على الصمود والشامل للجميع، والاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
 - زيادة طموح مواءمة التمويل مع احتياجات التكيف في أكثر البلدان النامية ضعفاً.
 - ضمان تخصيص التمويل المخصص للإجراءات المناخية والحد من مخاطر الكوارث، على أن تُمنَح الأولوية للبلدان التي تواجه أعلى المخاطر والتي لديها أدنى القدرات.
 - تغيير الإجراءات بحيث يمكن الحصول على التمويل المتعدد الأطراف في مجال المناخ على الصعيد المحلي لتعزيز القدرة على الصمود بإشراف المجتمعات المحلية، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الاستجابة على المدى الطويل.
 - زيادة دعم النهج الاستباقي بحيث يمكن لعدد متزايد من الناس الحصول على المساعدة قبل وقوع الصدمات التي يمكن التنبؤ بها.
 - مساعدة المنظمات الإنسانية على اعتماد نهج أكثر مراعاة للبيئة (ينبغي أن يشمل تخصيص ميزانية كافية لتعزيز النظم والقيام بمشتريات مستدامة) والتنسيق فيما بينها لتجنب التناقضات في متطلباتها إزاء الجهات التي تتلقى التمويل.

للمؤسسات والخيراء المعينين يتغير المناخ

- تبني وتعزيز أساليب أكثر فاعلية لإدارة مخاطر الكوارث الناجمة عن تغيير المناخ بوصفها عنصرا حاسما من عناصر التكيف، وبالتالي هدفا هاما من أهداف الإجراءات المناخية العالمية والمحلية، إلى جانب التخفيف من آثار تغيير المناخ.
 - ربط الأدوات التحليلية (فضلا عن أدوات السياسة والتمويل) للتكيف الطويل الأجل مع العمل المبني على التنبؤات القصيرة الأجل والاستجابة ما بعد الكوارث.
 - مضاعفة الجهود، بالتعاون مع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية، لضمان حصول المجتمعات المحلية على معلومات علمية مفهومة عن المخاطر الناجمة عن المناخ، في الوقت المناسب.
 - الاستفادة من تجربة الأوساط الإنسانية والمجتمعات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في مجال إدارة الصدمات، التي تشمل الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف، والتركيز بقوّة على التنفيذ على الصعيد المحلي.

الجمع

- ضمان منح الأولوية لأكثر الناس ضعفاً في إجراءات التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.
 - الإسهام إلى كلية المجتمعات المحلية لفهم معارفها وآليات تكيفها وممارساتها واحتياجاتها المرتبطة بأزمة المناخ، ولتصميم برامج راعي الخصائص الثقافية.
 - دعم وتمكين قيادات المجتمع المدني والمجموعات المحلية في مجال التكيف مع تغير المناخ وجهود إدارة مخاطر الكوارث.
 - كسر الحاجز والعمل معًا لمواجهة مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ.



موزامبيق، ٢٠٢٠. بربابا نوفا، لا يزال الناس يكافحون
لاستئناف حياتهم بعد مرور عام على الاعصار إيداي.

© الاتحاد الدولي / Anette Selmer-Andresen

حان الوقت لاتخاذ إجراءات

لقد أثبتتجائحة كوفيد-١٩ أن البشرية قادرة على التعرف على أزمة عالمية والتصدي لها، وإيجاد الموارد حيث لم تكن ممتلكة على ما يبيدو، واتخاذ خطوات سريعة لم يسبق لها مثيل للتصدي للأزمة.

ويمثل تغيير المناخ تحدياً للبشرية يفوق في أهميته فيروس كورونا المستجد، ويهدد بالفعل بقاءنا على المدى الطويل. لذا، علينا أن نتصدى لهذا التهديد باتخاذ إجراءات تضع حداً لتغيير المناخ. ويتعين علينا، في الوقت نفسه، أن نعمل على الحد من الوفيات والأضرار التي تسببها الكوارث الناجمة عن المناخ بالفعل.

علينا جميعاً - الحكومات، المانحون، الأوساط الإنسانية، وأوساط التنمية والمناخ والبيئة - أن نعمل بفعالية قبل فوات الأوان. فلا تفوتوا هذه الفرصة.

تحميل التقرير الكامل [هنا](#)

المبادئ الأساسية للحركة الدولية

للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الاستقلال

الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئات معايدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها وت تخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائماً على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من الأشكال.

الوحدة

لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساوٍ وتحمّل نفس المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.

الإنسانية

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيضها أينما وجدت. وتهدّف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع على التفاهم المتبادل والصداقه والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز

لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاضاً.

الحياد

لي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تتنبّع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أهم شبكة إنسانية في العالم تضم 192 جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وحوالي 14 مليون متطوع حاضر في المجتمعات المحلية قبل وقوع الأزمات أو الكوارث وخلالها وبعدها. إننا نعمل في مناطق العالم التي يصعب الوصول إليها وأشدتها تعقيداً حيث ننقذ أرواح الناس ونشجع صون الكرامة البشرية. إننا نساعد المجتمعات المحلية على أن تصبح أماكن أقوى وأكثر قدرة على الصمود حيث يمكن للناس أن يحيوا حياة سالية وصحية وحيث تتحم لهم فرص الازدهار.

